النظام المحاسبي والمالي الجزائري الجديد على ضوء المرجعية الدولية من أجل معلومة مالية هدفها الواقعية الاقتصادية بدلا من الشكلية الجبائية

ملخص

عرفت المحاسبة ثورة حقيقية في أواخر الألفية الميلادية الثانية،سببها استهداف التوحيد و التوافق في الإطار التصوري المحاسبي على المستوى الدولي لإنتاج معلومة مالية ذات جودة عالية، وقد أدت الفضائح المالية المتكررة لمؤسسات عالمية كأنرون (Enron)، وفيفندي (Vivendi)، وبرملاط (Parmalat)، ووورلدكوم (worldcom)...إلى مجهودات معتبرة من طرف منظمات مهنية ودول لإصلاح مصداقية المعلومة المحاسبية، وكانت من أهم نتائجها تطبيق معايير محاسبية دولية ذات ميل أنجلوسكسوني تولي أهمية بالغة لموضع التدفقات المراد معالجتها بدلا من شكلها.

في الجزائر، بعدما أثبتت مستجدات الأحداث الاقتصادية المتعاقبة، خاصة تطبيق اقتصاد السوق منها، محدودية المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975، اجتهدت وزارة المالية والمصف الوطني لخبراء الحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السابق (استبدل بالمجلس الوطني للمحاسبة منذ سنة 2010) في ايجاد البديل الملائم، و النتيجة قرار الحكومة الجزائرية تبني المعايير المحاسبية الدولية في 2007/03/25 و أصدرت قانونا تشريعيا يرسم ذلك بنظام مالي محاسبي جديد يتماشى مع سياسة إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية التي انطلقت منذ نهاية الثمانينات ('80) من القرن السابق ('20) ومواكبة الاقتصاد العالمي بلغة معلوماتية موحدة، خاصة المالية منها.

د. محمود جمام

أ. سمير بن براح

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة أم البواقي
الجزائر

Résumé

L'information comptable est un élément clé dans le système d'information de tout organisme, elle est indispensable pour les décideurs et managers, toutefois, sa qualité a été remise en cause par les différentes crises et scandales financiers du vingtième siècle et a vu la mise en pratique de la normalisation comptable internationale pour y remédier .

مقدمة

في أواخر القرن العشرين، أصبحت المعلومة من أهم ما تنتجه أنظمة المؤسسة، بمثابة سلعة اقتصادية تجمع، تعالج، تخزن وتقدم إلى مستخدميها، وذلك عائد إلى توسع نشاط المؤسسة بسبب انفتاح الأسواق الاقتصادية والمالية العالمية،كما قد أدى التعقد التكنولوجي

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2014.

L'Algérie, soucieuse de son adhésion à l'OMC et d'une économie de marché mise en application dans les années quatre-vingt (80') du siècle dernier, a optée pour l'application du référentiel comptable international dans le but de répondre aux exigences de l'investisseur, axés sur la réalité économique, au lieu de l'administration fiscale et de la comptabilité nationale .

للمجتمعات إلى ندرة بعض الموارد الطبيعية، وانتقال الحاجة إلى موارد طبيعية، مادية، بشرية ... الخ، إلى التركيز على مورد آخر يتمثل في المعلومات، وهذا ما يجسد الفكر السائد أكثر فأكثر الذي مفاده أننا نعيش ثورة معلوماتية في عصر معلوماتي، وأصبح المستثمر يتخذ من المعلومة ركيزة أساسية فيصنع قراره.

عرفت المحاسبة أهم تغيراتها في نفس الفترة، هدفها توحيد الممارسات في الإطار التصوري المحاسبي على المستوى الدولي، هدفها تلبية مختلف الاحتياجات غير المتجانسة من المعلومات المالية لعدة أنواع من المستخدمين

سواء كانت داخلية أو خارجية، وقد أدت الفضائح المالية المتكررة لمؤسسات عالمية إلى مجهودات معتبرة من طرف منظمات مهنية ودول لإصلاح مصداقية المعلومة المحاسبية، وقد أدى ذلك إلى وضع أسس وقواعد لمهنة المحاسبة، نتج عنها ما يعرف بالمعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي ذات الميل الأنجلوساكسوني حيث تولي أهمية بالغة لموضع التدفقات المراد معالجتها بدلا من شكلها التي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي، من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية في الأسواق المالية لمختلف الشركات في العالم، وفي هذا الإطار جاءت محاولات عديدة لدول ذات أنظمة محاسبية مختلفة تتبنى من خلالها فكرة تكييف أنظمتها المحاسبية مع المعايير المحاسبة الدولية.

في الجزائر، بعد دراسات ومجهودات مشتركة بين وزارة المالية و المصف الوطني لخبراء الحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين السابق (استبدل بالمجلس الوطني للمحاسبة حاليا)، قررت الحكومة الجزائرية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وأصدرت في 2007/03/25 قانونا تشريعيا يرسم ذلك بنظام مالي محاسبي جديد يتماشى مع سياسة إعادة هيكلة السياسة الاقتصادية التي انطلقت منذ نهاية الثمانينات (80') من القرن السابق (20') ومواكبة الاقتصاد العالمي بلغة معلوماتية موحدة، خاصة المالية منها.

السؤال الرئيسي الذي يمثل إشكالية الموضوع يطرح كما يلي

هل يؤدي تطبيق نظام مالي ومحاسبي إطاره المرجعي المعايير المحاسبية الدولية إلى الحصول على معلومة مالية تغلب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني؟

الإشكالية السابقة تفسح المجال لتساؤلات فرعية أهمها

- ما المقصود بالمعلومة المالية و نظم المعلومات المالية؟

- ماذا عن المعلومة المالية في إطار المرجعية المحاسبية الدولية؟
- هل اختيار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر سوف يحقق هدف الحصول على معلومة مالية تستوفي شرط الواقعية الاقتصادية بدلا من الشكلية القانونية؟

للإحاطة بالموضوع و الإجابة على التساؤلات تقدم الفرضيات الآتية

- المعلومة المالية أهم عنصر في نظم المعلومات و أساس صنع القرار الفعال؛
- المعلومة المالية في إطار مرجعي دولي هدفها تلبية الحاجة المتزايدة إلى لغة موحدة في الأسواق المالية و بالنسبة للمستثمرين مهما كان مصدرهم؛
- ظهر المخطط المحاسبي الوطني الجزائري في عهد الاقتصاد الاشتراكي ثم طرأت عدة تغيرات في الاقتصاد الجزائري أهمها الانتقال إلى اقتصاد السوق ومنه حتمية استخدام نظام مجلس مالي و محاسبي ملائم، وخيار تطبيق الإطار التصوري الذي وضعه مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB)هدفه الحصول على معلومة مالية قابلة للاستخدام من طرف المستثمرين والأسواق المالية (لغة موحدة) وتستوفي مبدأ الهيمنة الاقتصادية بدلا من الاكتفاء بالصيغة القانونية أو الجبائية.

هدف البحث

تتمحور فكرة البحث أساسا حول تحقيق جملة من الأهداف هي :

أ- تقديم موجز لأهم ما ورد عن عناصر النظام المعلوماتي بصفة عامة، و المعلومة المالية بصفة خاصة؛

ب- تحديد أبعاد مشكلة الاختلاف في الممارسات المحاسبية وأثر ذلك على المعلومة المالية؛

ت- إبراز أهم نقائص المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 وتحليل التعديلات التي أتى بها النظام المالي المحاسبي الجديد لسنة 2007؛

ث- توضيح أهمية تبني المرجعية الدولية لإنتاج معلومة موجهة للمستثمر (واقع اقتصادي) بدلا من الإدارة الضريبية (واقع قانوني و جبائي).

منهجية البحث

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، تمت الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التحليلي والوصفي في جانبه النظري والتطبيقي، فالمنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة للمعلومة والنظام المعلوماتي التي شكلت مدخلا للدراسة، إضافة إلى المنهج التاريخي للوصول إلى معلومات للتسلسل الزمني لبروز المعايير المحاسبية، ومراحل تطبيق المخطط المحاسبي الوطني، ونشأة النظام المالي المحاسبي والمالي.أما المنهج التحليلي فاعتمدنا عليه في دراسة المخطط المحاسبي، كذلك استخدام منهج الجدلي لاستنتاج جديد المعلومة المالية في الجزائر.

1- أساسيات المعلومة المالية

أدت التطورات الأخيرة لنهاية القرن العشرين إلى بروز نظام اقتصادي مبني على العولمة والتبادل التجاري عبر القارات، يولي أهمية بالغة للنظام المعلوماتي، ما يبرر الثورة المعلوماتية التي نعيشها في عصرنا الحديث، و تمثل المعلومة المالية العنصر الأكثر طلبا من طرف مختلف المستخدمين، على المستوى الداخلي والخارجي للمؤسسات الاقتصادية، وحتى يتسنى لنا التحكم في معنى وأهمية المعلومة المالية نحتاج إلى شرح وتقديم مفاهيم أهم عناصر المعلومة والنظام المعلوماتي.(1)

1.1-مفاهيم عن البيانات و المعلومات

أ- من البيانات إلى المعلومات

كثر استخدام مصطلح "بيان" و"معلومة " على أساس أن لهما نفس المعنى، لكن هناك اختلاف كما يلي : (2)

أولا، البيانات

تعددت التعاريف المعطاة للبيانات من أهمها أنها "الوقائع والمواضيع المسجلة بعد ملاحظتها أو معرفة في مجال معين، ما يسمح بتداولها بين الأفراد في المؤسسة، وأنها "حروف وجمل وعبارات ورموز وأرقام ينقصها التنظيم والترابط في مجال أو موضوع واحد وبالتالي استحالة الاستفادة منها قبل معالجتها وتطويرها بالتحليل والشرح لتحويلها إلى معلومات بعد عمليات الفرز والتبويب والتنظيم اللازمين". وللبيانات خاصيتان للاستفادة منها وهما:

- الارتباط بحدث أو مشكل أو ظاهرة محل اتخاذ قرار من طرف المتحصل على البيان الذي يصبح معلومة في حالة مساهمته بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرار؛
- إضافة معرفية بالنسبة لمن يتحصل على البيانات إذ يستفيد منها،و في حالة التقليل من عدم اليقين لديه تصبح معلومات.

ثانيا، المعلومة

هي بيانات تمت معالجتها، أي رتبت بشكل معين وفي وقت محدد، و الهدف من المعلومات الزيادة في معرفة من يستخدمها، وقد وردت للمعلومة عدة مفاهيم مختلفة، وقد اقترح في مجال التخمين الاقتصادي تعريف دقيق وشامل كما يلي: " إن المعلومة نتيجة مسار ذكي في الإعداد الشكلي لظاهرة معينة والتي بإيصالها يفترض أن تفك حالة عدم اليقين (عنصر معرفة) أو فرصة من المحيط (اتخاذ القرار)" (3) وتمثل المعلومة الناتج في صيغته النهائية الذي يمكن من اتخاذ القرار.

ثالثا، أوجه الاختلاف بين البيان و المعلومة

نستطيع توضيح الفرق بين المصطلحين "بيانات" و "معلومات" انطلاقا من الجدول التالي:

الجدول (1): التفرقة بين مصطلح "معلومات" و مصطلح "بيانات"

المجال	البيانات	المعلومات
الترتيب	غير منظمة في هيكل تنظيمي	منظمة في هيكل تنظيمي
القيمة	غير محدودة	محدودة بالضبط
الاستعمال	لا تستعمل على الصعيد الرسمي	تستعمل على صعيد رسمي وغير رسمي
المصدر	متعددة المصادر	محددة المصادر
الدقة	منخفضة	عالية
الموقع	مدخلات	مخرجات
الحجم	كبيرة جدا	صغيرة نسبيا مقارنة بحجم البيانات

المصدر(بتصرف): حكمت أحمد الراوي (1999) : نظم المعلومات المحاسبية. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولىن عمان، الأردن ، ص 40.

رابعا،العلاقة بين البيان والمعلومة من ناحية أخرى نستطيع إظهار العلاقة بين البيانات والمعلومات من الشكل التالي:

الشكل (1):العلاقة بين البيان والمعلومة

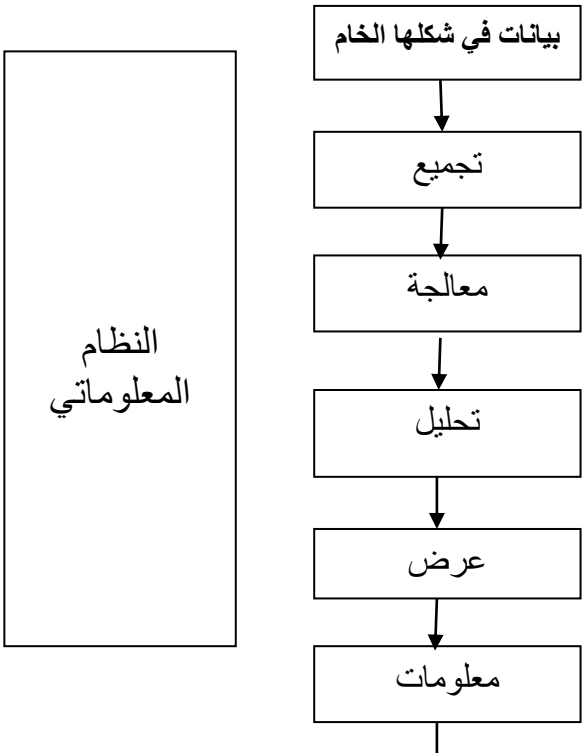

المصدر: محمد أحمد حسان، 2008 نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية السكندرية، مصر، ص 20.

ب- **دور المعلومة** (4)

تتميز المعلومة بكونها قاعدة ارتكاز عملية اتخاذ القرار وعامل أساسي للتحفيز والتنسيق، إضافة إلى ذلك يذكر لها الأدوار الآتية :

- **عنصر في إدارة الأعمال والاتصال :**إن المهام المؤداة لإدارة الأعمال في حاجة إلى معلومات للنجاح فيها (إنتاج، تموين...)، كما أن المعلومة تمثل وسيلة اتصال داخلي بين مختلف أطراف المنظمة وتسمح لهذا الأخير بإبقاء علاقته مع محيطه أي ما يسهل له التأقلم والإحاطة بكل المستجدات؛
- **أداة للتنسيق والأداء:** هناك تبادل مكثف للمعلومات بين مختلف المستويات الهرمية الناشطة داخل منظمة (عمودي وأفقي) والإدارة العقلانية لهذا التدفق

المعلوماتي (نظام إداري شامل للمعلومة) يخلق تنسيق سوف يؤدي إلى تضاعف الفعالية في تحقيق الأهداف والقدرة على المنافسة.

- **عامل للتحفيز والمساهمة:**بعض الأصناف من المعلومات تتميز بكونها ذلت طابع تحفيزي للعمال انطلاقا من أنه يتم إعلامهم بانتظام فيما يتعلق بمردودهم، وبالإجراءات والأنظمة، وحدود وقواعد العمل، وهذا ما يجنب كل غموض. تمكن المعلومة العمال من إدراك نتائج قراراتهم وتصرفاتهم بأنفسهم، وهذا ما يحثهم للاجتهاد أكثر ويساهم في خلق مناخ اجتماعي صارم يعطي الشخص مكانته ويؤدي إلى تعنيته بالقرارات المتخذة ومساهمته بكل روح مسؤولة وإرادة فيها (الإدارة التساهمية).

ت- أهمية المعلومة

لم تعرف المعلومة أكثر حضورا وتأثيرا عبر مختلف تيارات الفكر الاقتصادي والعملي من العصر الحالي وأحد أهم المبادئ الذي تنطلق منها المحاسبية الإدارية ينص على أن القرار يتخذ بدلالة المعلومة، ومنه ضرورة أن تكون هذه الأخيرة ذات جودة ودقة عالية مع الحصول عليها في الوقت المناسب والأسرع، وتقديمها بالشكل الملائم تماشيا مع الحاجات وتطور الاستراتيجيات ووضعيات الكيان سابقا.

ث- أصناف المعلومة

يتفق رواد البحث في مجال المعلومة على أنها بالرغم من تواجد عدة أصناف من المعلومة، من الممكن تصنيفها إلى ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي:

- **معلومات للاشتغال:** نشاط المنظمة في حاجة إلى هذا النوع من المعلومات التي بغيابها أو ندرتها سوف يتعذر القيام برقابة فعالة على المهام والأشغال اليومية، وهي على العموم معلومات للقيادة (التنفيذ والتحكم في المهام) وللرقابة على نتيجة المهمة المؤداة (5).

- **معلومات للتأثير:** هدفها ممارسة التأثير على تصرفات الأشخاص الذين لهم علاقة بالمنظمة على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة إلى إلغاء الحواجز وخلق علاقة معينة بين المسؤولين و أعضاء طاقمهم ما يؤدي إلى إعطائهم الإحساس بأن المنظمة ملكا لهم، قد تكون المعلومات رسمية (شبكة داخلية) أو غير رسمية ("يقال أن"...).

- **معلومات التوقع:** نوع لا يمكن أن تفرضه المنظمة على نفسها أو من أطراف أخرى، إرادة المسؤولين وحدها الكفيلة بذلك، والإرادة تختلف من منظمة إلى أخرى هذا النوع من المعلومات يسمح بالحصول على معرفة مسبقة عن بعض التغيرات الطارئة وذات علاقة مباشرة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومنه الاستفادة من بعض المزايا، والتقليل من بعض الأخطار.

ج- تطور الحاجة إلى المعلومة

تحتل المعلومة حيزا هاما في حياة الكيان الاقتصادي وقد عرفت عدة تطورات نذكر أهمها:

- **قبل العهد الصناعي:**أو ما يعرف بالعهد الزراعي (الفيزيوقراطي) أين كانت الثورة الزراعية جعلت من الزراعة والأرض المورد الرئيسي الذي يلفت الانتباه، لكن هذا لم يمنع بروز الحاجة إلى المعلومة والبحث عنها كمحاولة معرفة أخبارا تتعلق بالثروة و أراضي الملاك، أو أخبارا عن الملاك من طرف حاشيتهم؛

- **أثناء العهد الصناعي:**أصبحت تحول المواد الزراعية والطاقوية إلى منتجات نهائية جاهزة للاستهلاك وأصبحت الآلات الصناعية بديلا قويا لليد العاملة ما أدى إلى تطور الاحتياجات القاعدية إلى احتياجات ملموسة، ومنها المعلومة التي بدأت في البروز خلال هذا العصر، لكن دون أن تفرض نفسها كمورد اقتصادي معتمد عليه بقوة نظرا لمحدودية وسائل معالجة المعلومة وتركيز المؤسسات الاقتصادية على الموارد الطاقوية والطبيعية لتحقيق الإنتاجية، لكن ذلك لم يمنع ظهور الحاجة إلى الحصول على معلومات تتعلق بمراحل الأنشطة كالتكاليف وكمية المواد اللازمة، على سبيل المثال، وهذا يؤدي إلى الاستنتاج إلى أننا في محيط مغلق نظرا لعدم ثبات النشاط من يوم إلى آخر وعدم مطابقة معلومة تتعلق بنشاط معين على نشاط آخر؛(6)

- **مابعد العهد الصناعي:**أخذ الواقع الاقتصادي أبعادا أخرى خاصة فيما يتعلق بالمعلومة والنظام المعلوماتي وأصبح الحديث عن الإدارة الإستراتيجية للمعلومة أو النظام المعلوماتي. أصبحت المعلومة من أهم عناصر الإبداع والوصول إلى الأداء المستهدف كمورد استراتيجي بالغ الأهمية وليس كمجرد عنصر ثابت من النشاط الاقتصادي، وأخذت المعلومة مكانة المورد الطاقوي في العملية الإنتاجية للعهد الصناعي وأصبحت مثابة سلعة اقتصادية لها تكلفة وقيمة، تساهم في إنتاج نشاط معين والذي بدوره يقدم معلومة جديدة، و قد أدت الحاجات المتزايدة إلى المعلومة وتطور وسائل معالجتها إلى بروز مصطلحات اقتصادية جديدة كالتثبيتات المعنوية أو غير المادية كبحث وتطوير، براءات اختراع...) والـ NTIC "التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات" التي تعتبر التحام نظام الإعلام الآلي ونظام الاتصالات.

1.2-نظم المعلومات

أ- معنى النظام

يعرف النظام على كونه "مجموعة من العناصر التي تعمل معا بالتنسيق والترتيب حسب إجراءات وقواعد محددة من أجل تحديد هدف معين أو مجموعة معينة من الأهداف"، كما يعرف على أنه "مجموعة من العناصر المادية والمعنوية (أفراد، آلات، قواعد...الخ) المتفاعلة فيما بينها للعمل على تحقيق هدف من خلال تحويل مجموعة العناصر الواردة إلى مخرجات".(7)

كل نظام يشتغل في إطار بيئة معينة تحيط به و يتداخل فيما تحويه هذه البيئة من متغيرات وعوامل سياسية، قانونية، اجتماعية، ثقافية و اقتصادية، كما يتفاعل معها، ولكل نظام أهداف يسعى إلى تحقيقها و إجراءات يقوم بها تكون محكومة بمبادئ وقواعد عملية لتحقيق أهدافه، وإدارة تتولى الإشراف على ما يقوم به، وهناك من يعرف النظام بكونه:

- مجموعة عناصر: يجب أن يحتوي النظام على عديد من الأجزاء و المكونات؛

- عناصر متكاملة: يجب أن تكون علاقة منطقية بين كل أجزاء النظام و متوافقة ببعضها البعض؛

ذات غرض مشترك لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، فكافة العناصر تعمل من أجل تحقيق الهدف من النظام بدلا من أن تعمل لتحقيق أهداف منفصلة خاصة بكل عنصر فيها.

و نستطيع الاستنتاج أن مكونات النظام متمثلة في:(8)

- **المدخلات :** العناصر اللازمة لتشغيل النظام، تحدد حسب هدف النظام ويتحصل عليها من بيئته أو من نظم أخرى؛
- **التشغيل:** عملية تحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات)؛
- **المخرجات:** تمثل الناتج النهائي للنظام كالمعلومات التي تستخدم في عملية اتخاذ القرار.

و للنظام أربعة أنواع رئيسية كما يلي:

-نظام مغلق: نظام منفصل عن البيئة المحيطة به، ليست له علاقة و لا يتأثر به؛

-نظام مغلق نسبيا: يتفاعل مع البيئة المحيطة بكيفية محدودة و متحكم فيها؛

-نظام التحكم بالتغذية العكسية: تعاد بعض من مخرجاته إلى النظام في صورة مدخلات له لتحقيق أهدافه؛

- نظام مفتوح: نظام يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها، في علاقة متبادلة مع بيئته.

ب- مفهوم نظم المعلومات

لا يوجد تعريف محدد لنظام المعلومات و لا يوجد نظام معلومات واحد لكل منظمة، كما يختلف تعريفه من منظمة إلى أخرى و يختلف مضمونه حسب الأهداف المنتظرة منه، وقد اجتهد البعض في إعطاء تعاريف متقاربة من حيث المضمون تتفق على أنه مجموعة منتظمة من موارد ومسارات (سواء كانت آلية أم غير ذلك) مخصصة لمساندة مهمة منظمة معينة وتزويدها بالمعلومة المفيدة لبلوغ أهدافها، أو جهاز (كجهاز الدورة الدموية للإنسان) يتكون من مجموعة مسارات رسمية لإدخال، معالجة، ونقل المعلومة، قائم على أساس أدوات تكنولوجية، كون التكنولوجيا جزء لا يتجزأ من أنظمة المعلومات، التي تقدم سند للمسارات المعاملاتية والقرارية.

كما يعرف نظام المعلومات بكونه نظام من أفراد وآلات وإجراءات ومستندات ووسائل اتصال يجمع البيانات و يقوم بعمليات تشكيل وتخزين واسترجاع وعرض

البيانات لاستخدامها في التخطيط، والموازنات التقديرية، والمحاسبة، والرقابة، وغيرها من العمليات الإدارية.(9)

كما هناك من يرى أن نظام المعلومات هو ذلك النظام الذي يقوم بتجميع البيانات والمعلومات، وحفظها وتحليلها، ووضعها في قاعدة متكاملة للمعلومات وبطريقة تساعد على تحقيق الإجابة على مجموعة من الأسئلة الاستراتيجية والتشغيلية.

ب.1- دور و مهام: إن الدور الرئيسي لنظم المعلومات بالنسبة لكل منظمة تقديم معلومات معالجة و ذات مصداقية إلى الأطراف المعنية بالإدارة لمساعدتها في اتخاد القرارات وأداء مهامها في أمان،و يعتبر النظام المعلوماتي تركيبة من وسائل مختلفة (أشخاص، إجراءات...الخ) مآلها تسهيل، تخزين، و الوضع تحت التصرف لكل البيانات والمعلومات في إطار أنشطة المنظمة ثم تحليلها بواسطة مجموعة متكاملة من الموارد البشرية و المعلوماتية لتقديمها جاهزة و قابلة للفهم إلى متخذي القرار.

ب.2- جودة نظم المعلومات: من أهم صفات الجودة الواجب توفرها في النظام المعلوماتي نذكر ما يلي: (10)

- **النجاعة:** الأخذ بعين الاعتبار المنفعة المنتظرة تجاه القرار اللازم اتخاذه ومراعاة حاجاته؛
- **الدقة:** قياس الظاهرة موضع المعلومة المراد الحصول عليها يجب أن يتم طبقا لمعايير تمكن من الحصول على أقصى دقة ممكنة؛
- **المصداقية:** الأخذ بعين الاعتبار عند المعالجة للواقع و الدراسات الميدانية ودرجة الخطأ، مراعاة الموضوعية؛
- **السرية (أمن المعلومات):** يبقى الحصول على المعلومات مخصص لفئات معينة من المستخدمين ولأغراض مبررة، بعض المعلومات لها خصائص تجعل إمكانية الحصول عليها جد محدودة؛
- **التوقيت:** للاستفادة من المعلومة لا بد من توفيرها في الوقت الملائم لأن الحصول عليها خارج الآجال المحددة يقلل من شأنها و يلغي نهائيا منفعتها؛
- **القيمة:** يساهم نظم المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة ما يؤدي إلى مزايا و إيجابيات لا تحصى.

ب.3- أنواع نظم المعلومات:تختلف نظم المعلومات من مفهوم ترتكز عليه ومدى تماشيها مع التكنولوجيا، وقد تصنف إلى أربعة مجموعات:

المجموعة الأولى، نظم المعلومات القديمة: تعتمد أساسا على الوسائل اليدوية الورقية، إضافة إلى آلات وأدوات لجمع ومعالجة و توزيع المعلومات؛

المجموعة الثانية، نظم المعلومات الحديثة: تعتمد على الوسائل الإلكترونية كالحاسوب في معالجة البيانات،و شبكة الإنترنت...؛

المجموعة الثالثة، نظم المعلومات المتكاملة: تعبر عن المفهوم الحديث لنظم المعلومات إذ يستخدم في حالة تواجد عدة أنظمة لأن هدفه الأساسي يتمثل في عدم تكرار عملية جمع البيانات ومعالجتها وتوزيعها وهذا ما يؤدي إلى ميزة تدني التكلفة والزيادة من قدرة المنظمة؛

المجموعة الرابعة، نظم المعلومات الشاملة: انطلاقا من نظرية النظم يجب أن يكون نظام المعلومات شاملا لكل المتغيرات المؤثرة فيه والمتأثرة به، وذلك على المستويين الداخلي والخارجي؛ النظام المعلوماتي مطالب بأن يشمل مصادر معلومات متنوعة وأن ينتج معلومات متعددة الأغراض، وأن يكون مصمما على شكل نظام أساسي ونظم فرعية، وتتوافر فيه جميع المتطلبات الفنية والبشرية والإدارية اللازمة.(11)

1.3-المعلومة المحاسبية والمالية

يتكون نظم المعلومات على مستوى الكيان الاقتصادي من عدة أنظمة فرعية أهمها نظام المعلومة المحاسبية والمالية الذي يتميز عن باقي الأنظمة بخصائص لها علاقة بوظيفة المحاسبة والمالية.

أ- الدور الوظيفي للمحاسبة

منذ نشأتها، اكتفت المحاسبة بدور وظيفي طبقا لمختلف المفاهيم والتعاريف المعطاة لها كتعريف لجنة المصطلحات للمعهد الأمريكي للمحاسبين (AIA) الذي أصبح في 1941 يطلق عليه اسم المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على أن "المحاسبة فن تسجيل و تبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عن هذه العمليات والأحداث"، وصدر في سنة 1970 تعريف آخر لنفس المعهد أن "المحاسبة نشاط خدمي، وظيفتها تزويد معلومات كمية ذات طبيعة مالية بشكل أساسي، حول الوحدات الاقتصادية التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لصنع خيار من بين البدائل المتاحة"، وتتفق التعاريف الحديثة على كون المحاسبة أداة اقتصادية فعالة تعتمد على قياس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية والإفصاح عن المعلومات المحاسبية وإيصالها إلى مستخدميها لأغراض التخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة.

نلاحظ أن هناك الجديد في آخر تعريف والمتمثل في عدم الاكتفاء بالجانب التنظيمي فقط والانتقال إلى التركيز على الأهداف المرجوة من المحاسبة من إعداد وتقديم معلومات مالية تساهم بفعالية في اتخاذ القرار.

وتتمثل وظائف المحاسبة أساسا في ما يلي:

نشاط التحديد: اختيار الأحداث الاقتصادية التي تمثل نشاط المؤسسة الاقتصادي من مبيعات، و مشتريات...؛

القياس والتسجيل: قياس الأحداث الاقتصادية التي تم اختيارها من قبل من خلال ترجمتها إلى قيم نقدية بعملة محددة (الدينار الجزائري في الجزائر) تسجل في الدفاتر المحاسبية طبقا لترتيبها الزمني؛

التوصيل: بعد القياس، تتولى المحاسبة مهمة توصيل المعلومات المتحصل عليها بأنجع طريقة ممكنة إلى مستخدميها لاتخاذ القارات الملائمة وفي الوقت المناسب.كما أن للمحاسبة وظائف أخرى كالرقابة التي تمكن من القيام بالمقارنة بين الأهداف (المعطيات المعيارية والتقديرية) والإنجازات (المعطيات الفعلية أو الحقيقية) واستنتاج الانحرافات، ما يؤدي إلى تقييم الأداء عند كل المستويات واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لتحسينه.

ب- الدور المعلوماتي للمحاسبة

يستخدم مسار التسيير معلومات مجمعة ومعالجة، ثم مجهزة للاستغلال، عن طريق نظام يمثل تركيب منظم لأجزاء في علاقات متداخلة ولإنجازات متقاطعة بين هذه الأجزاء والنظام والبيئة المحيطة، وتوظف المعلومة كأداة في إدارة الأعمال.

أغلبية المفاهيم تشترك فيكون المحاسبة المالية نظام معلوماتي يقدم المعطيات اللازمة عن الأنشطة المالية للكيانات إلى عدة فئات من مستعمليها للمساهمة في اتخاذ قراراتهم أو القيام بوظائفهم، كما أن المحاسبة فن الإقرار بالآثار الاقتصادية للمعاملات والأحداث و قياسها، ومن المبادئ المسلم بها تماما أن الأسلوب المحاسبي الأنسب هو الأسلوب الذي يعبر عن الواقع الاقتصادي لحدث ما.يتمحور النظام المحاسبي المالي حول معطيات اقتصادية معبر عنها بمصطلحات مالية متأتية من المحاسبة المالية، أما المعطيات غير المالية، سوف يعاد صياغتها إلى معطيات مالية لاستغلالها، ويقدم هذا النوع من النظام المعلوماتي معلومات للتسجيل والرقابة والمساهمة في اتخاذ القرار، وهذا ما يجعل منه أداة فعالة في إنجاز وتقييم الأداء المالي، والشكل التالي يبين باختصار آليات النظام المعلوماتي المحاسبي :(12)

الشكل (2): نظام المعلومات المحاسبي:

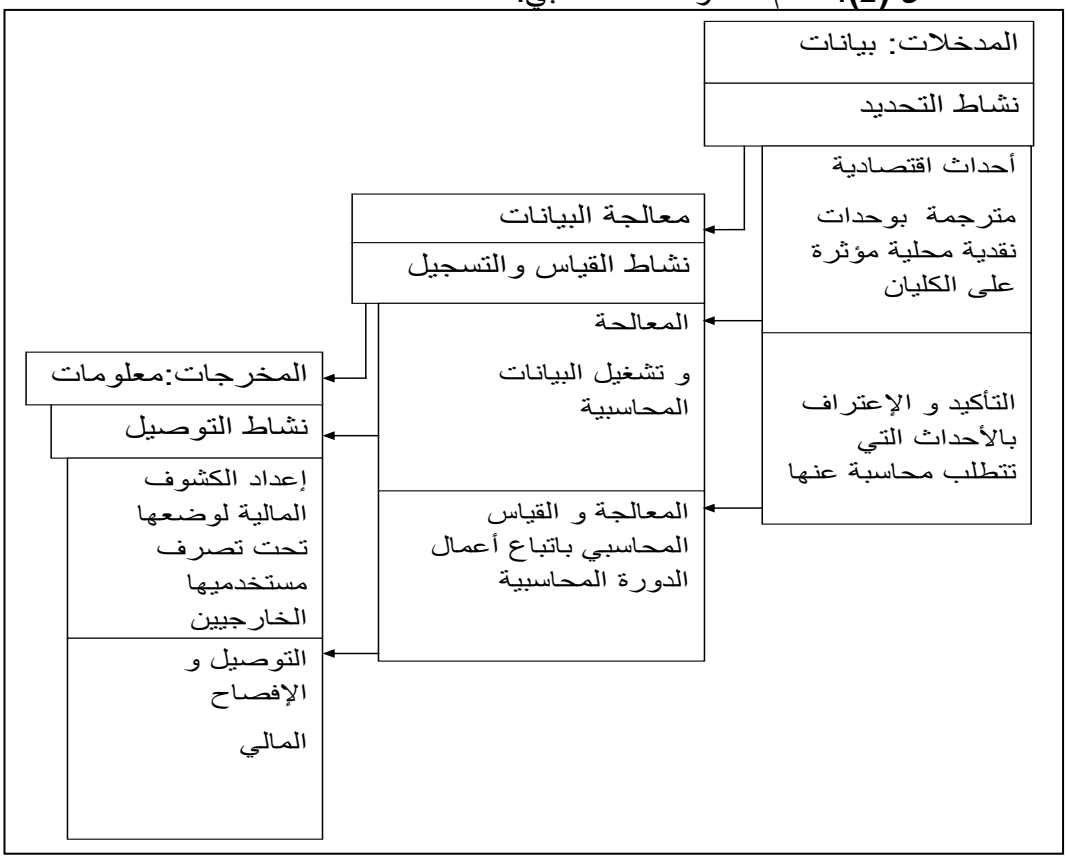

المصدر : رضوان حلوة حنان (2009)، مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، عمان،الأردن، ص17 .

من الواضح أن النظام المعلوماتي المحاسبي المالي عنصر ضروري يعتمد عليه في التخلص من بعض العوائق في كبريات المؤسسات وذلك بالفصل بين ملكية رأس المال من جهة والإشراف على إدارة الأعمال من جهة أخرى.

ت- **الشروط الواجب توافرها في نظم المعلومات المالية و المحاسبية** (13)

للاستفادة من نظم المعلومات المحاسبية والحصول على أداء متميز يتعين عليه أن يكون قادرا على:

- الارتباط بالهيكل التنظيمي للمنشأة لتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الإدارة؛
- بمثابة المصدر الذي يزود الإدارة العليا بمعلومات وافية عن نتائج تنفيذ الخطط؛
- إيصالا لمعلومات المالية في الوقت المناسب، وتخزينها، واسترجاعها في أسرع وقت منتظم عند الحاجة؛
- تكامل المعلومات ذات الأهمية المؤثرة، خاصة الخارجية منها، كالبيئة الاقتصادية؛
- استخدام المعلومات المتحصل عليها من الأنظمة المعلوماتية الفرعية لخدمة وظائف مختلفة كالموارد البشرية؛
- المساعدة في دعم النظم الفرعية الخاصة بالموازنات التقديرية أو الأساليب الكمية كالإحصاء؛

-توفير قنوات اتصال لتدفق المعلومات الداخلي و الخارجي و الاستجابة للحاجة والطلب عليها باستمرار.

ث- مستخدمي المعلومة المالية

ان تحليل المعلومات المحاسبية المالية يختلف تماشيا مع الجهة المستخدمة لها على كل المستويات، كما يلي:

ث.1- معلومات للاستخدام الخارجي، خاضعة لقواعد تنظيمية ذات طبيعة محاسبية و جبائية موجهة إلى: (14)

- المساهمين: لتقييم النتائج و الأداء الاقتصادي والمالي المحتمل، خاصة فيما يتعلق بالراغبين في الاستثمار؛
- البنوك و الممولين: معرفة الوضعية الاقتصادية و المالية، وتحديد القدرة على الوفاء بالديون، و إمكانية الحصول على قروض جديدة؛
- الإدارة الجبائية: تحديد القاعدة الجبائية والضرائب المستحقة؛
- الغير: الحصول على وضعية العمليات التي قامت بها المؤسسة ووضعيتها تجاه مورديها وزبائنها (آجال الاستحقاق والوفاء).

ث.2- معلومات للاستخدام الداخلي، تساعد القائمين على إدارة الأعمال ومتخذي القرارات في:

- قياس الأداء: استغلال المعلومات الداخلية كأداة للتحليل والقيادة طبقا لأهداف الأداء المحددة من طرف الرقابة الوظيفية للنشاط الإنتاجي و لمراكز الربح، وتقييم القدرة الإدارية للمسؤولين، والاستعانة بالموازنات التقديرية لتحليل الفروقات والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- اتخاذ القرارات: إعداد لوحات القيادة واستخدام المعلومات في النظام المعلوماتي الإداري لاتخاذ القرار.

الشكل (3) :مستخدمي المعلومة المالية المعدة بالمؤسسة

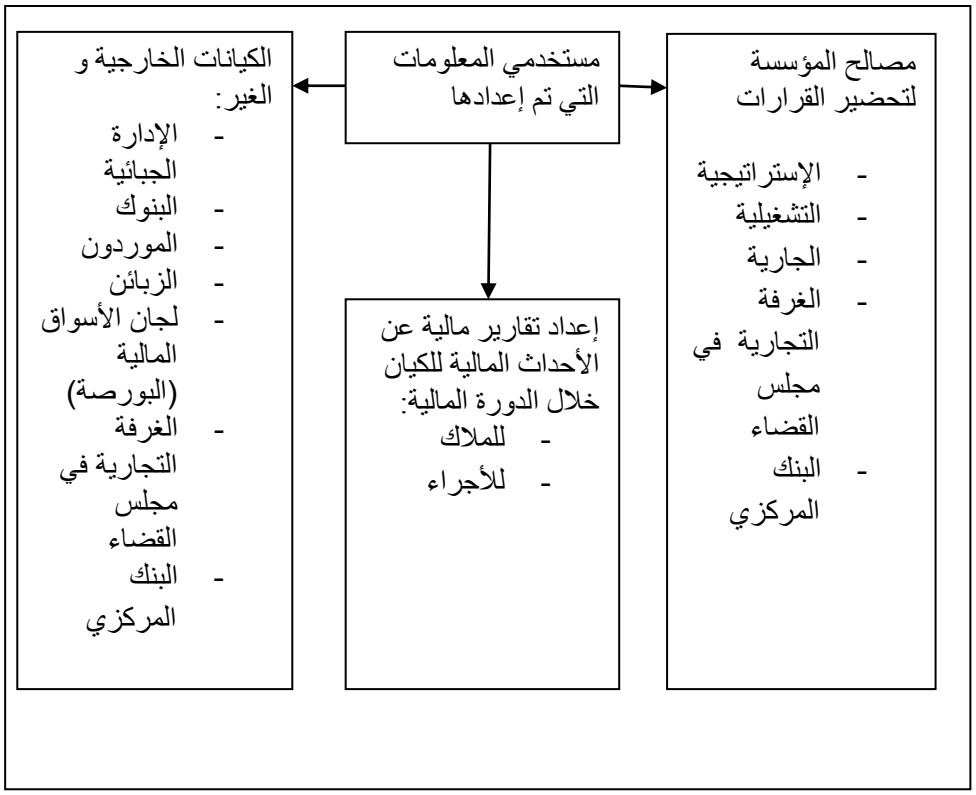

المصدر: من إعداد الباحثين انطلاقا من عدة مراجع تعالج موضوع، نذكر منها:
-C.HOARAU (2006) : comptabilité et management. 3ème édition. Foucher. Paris. France.
- محمد الفيومي محمد و آخرون (2002): نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، مصر

ج- دور المعلومة المحاسبية والمالية

تؤدي المعلومة المحاسبية المالية بالنسبة لمستخدميها دورين رئيسيين وهما:

- دور معلوماتي :المستثمرين الجدد، المحللون الماليون، الناشطون في الأسواق المالية، يولون اهتماما بالغا إلى نتائج الكيان الاقتصادي وإلى أداءه المستقبلي، وذلك لتحديد قيمته انطلاقا من متغيرا تتمثل النتائج المحاسبية جزءا هاما منها.

- دور تعاقدي: العلاقة بين الكيان ومختلف متعامليها تسير عموما بصفقات وعقود خاصة كالاتفاقيات الجماعية (العمال، النقابة)، وعقود الأداء (مديري العمال)، ودفاتر الشروط (الموردون) الخ...

الرقابة على التنفيذ الجيد للعقود والصفقات السالفة الذكر مرتبطة بمدى توفر المعلومات المحاسبية المالية والتي تتماشى مع خصائص كل مؤسسة.

ح- خصائص وجودة المعلومة المحاسبية والمالية

ح.1- الخصائص النوعية للمعلومة المالية والمحاسبية

الفئة الأولى: خصائص رئيسية

- الملائمة: التأثير على قرارات مستخدميها خلال توفير ما يمكنهم من تقييم أحداث ماضية وحاضرة ومستقبلية، وحتى تعتبر المعلومة ملائمة لا بد من تحقق صفات الوقتية، والتقييم، والقدرة على التنبؤ؛
- الاعتمادية: وصف لوضع نظام المعلومات على شكل متوسطات مثل متوسط زمن استجابة النظام، ولتحقيق ذلك يشترط على المعلومة المالية قابلية التحقق والموضوعية و المصداقية.(15)

الفئة الثانية: خصائص ثانوية

- الثبات: الثبات في قياس وعرض المعلومات المحاسبية لكل دورة مالية للقيام بعملية المقارنة بكفاءة وفاعلية، ذلك ليس معناه أن يكون الثبات في انتهاج أسلوب أو طريقة معينة، لكن في تفسير ذلك الأسلوب أو السياسة؛
- قابلية المقارنة:عرض القوائم المستخدمة للمفاضلة بين البدائل بأسلوب متشابه ومتسق،و يسهل مقارنة المعلومات المتعاقبة من طرف المستخدمين حتى يصبح بمقدورهم تحديد أوجه التغير والاختلاف بين الدورات.

ح.2- جودة المعلومة المالية والمحاسبية

إن صنع القرار يحتاج إلى تحديد أهداف التقارير المالية كبداية موفقة، و تحدد نوعية المعلومات التي توفرها تلك القرارات بدرجة الاعتماد عليها.كما تمثل الجودة على العموم مطابقة ما تم إعداده للمواصفات المطلوبة وتلبية الغرض المنتظر منه، و اتسمت مفاهيم الجودة بالغموض والتعبير غير المنطقي، و أصبح مؤخرا يعبر عنها بكونها درجة الملائمة للاستخدام. جودة المعلومة المالية مرتبطة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و مجموعة من معايير،و تقاس بدرجة تلبية الأغراض المنتظرة من إعداد التقارير المالية والاستفادة منها.(16)

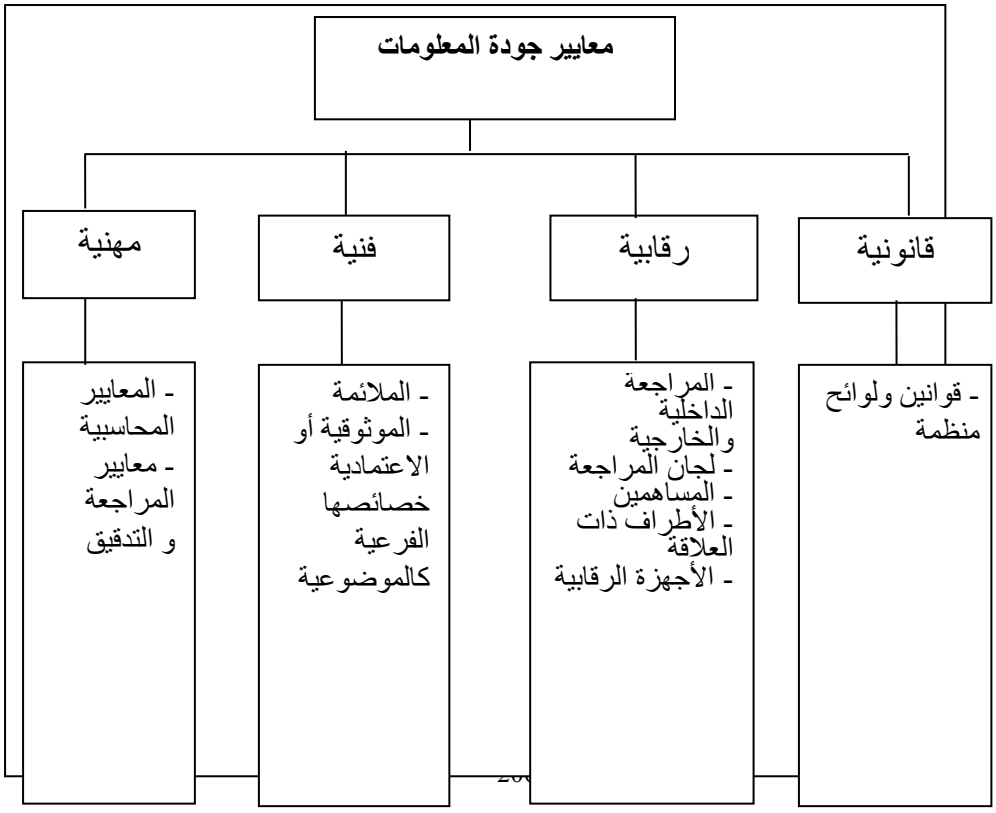

المصدر: محمد أحمد إبراهيم خليل (2007): دور حكومة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية نظرية.مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، مصر، ص 23.

2- المعلومة المحاسبية والمالية في إطار المرجعية الدولية

الحديث عن العولمة أو الشمولية حاضر في كل مناسبة علمية اقتصادية، وهي ظاهرة لا تعد بالجديدة لكنها ظهرت بقوة في السنوات الأخيرة، وقد انتشرت العولمة في كل المجالات الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، وحتى البيئية مؤخرا (*)، وأدت إلى زيادة رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تتعدى بكثير معدلات نمو التجارة والدخل العالميين، ومثا لذلك المؤسسات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات، وكل مؤسسة تقوم بإعداد وعرض بيانات مالية تختلف من كيان إلى آخر ومن بلد إلى آخر، وهذا ما أدى إلى الحاجة المتزايدة إلى معلومة مفهومة من طرف الجميع وبمبادئ متعارف عليها، فظهرت فكرة التوحيد والتوافق المحاسبي الدولي.

2.1- التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي للمعلومة المالية

أدى النشاط التجاري الدولي إلى بروز الحاجة للقضاء على الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول والحصول على معلومات قابلة للاستخدام لكل الأطراف المحلية والداخلية مهما كانت موقعها.

أ- الحاجة إلى لغة محاسبية موحدة دوليا

ظهرت المحاسبة الدولة بعد إدراك ما يلي: (17)

- تعدد واختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول من حيث المعايير المحاسبية، وعناصر الإفصاح، والمراجعة، وضرورة القضاء عليها؛
- الفضائح المالية المتكررة التي برزت فيها المعلومة المالية كإحدى الأسباب الرئيسية لها.

عرفت بداية سنوات السبعين من القرن العشرين الانطلاقة الفعلية فيها سمي بالمحاسبة الدولية التي بنيت على أساس المعايير المحاسبية الدولية التي أصبحت فيما بعد المعايير الدولية للمعلومة المالية، والعنصر الرئيسي الذي أدى إلى الإلحاح على إيجاد حلول مناسبة تقارب الممارسات المحاسبية بين دول العالم والحد من الفروقات بينها متمثل في العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية العالمية للأسباب الآتية:

- غياب قابلية المقارنة للمعلومة المالية عبر الزمن (لنفس المؤسسة) والفضاء (لعدة مؤسسات)؛

- تغلب الذاتية على الموضوعية في إعداد الحسابات؛
- المعلومة المالية غير مقبولة وغير قابلة للفهم عند أغلبية البورصات (الأسواق المالية) في العالم؛
- لغة مالية تنقصها الشفافية في الحسابات وذات نوعية رديئة بالنسبة للمعلومة المقدمة؛

ان تطبيق قواعد وطرق محاسبية موحدة طرح إشكالا لأنظمة المحاسبية التي تختلف من دولة إلى أخرى ولدينا في هذا الصدد :

- مقاربة أنجلوساكسونية قائمة على الواقع الاقتصادي؛

- مقاربة أوروبية (ويابانية) قائمة على النصوص والقوانين.

وقد أدت ظاهرة الفضائح المالية في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة إلى أزمات مالية اقتصادية عجلت من الحاجة إلى مرجعية محاسبية موضوعية، متعارف عليها، ومقبولة من طرف الجميع، وبالتالي أصبح التوافق محل انتباه كل المتعاملين الاقتصاديين وكل الدول.

ب- تعدد واختلاف المرجعيات والممارسات

ب.1- اختلاف الأنظمة المحاسبية الوطنية

الاختلافات والتعددية في الممارسات المحاسبية ليست بالجديدة، لكن التفكير في كيفية القضاء عليها أكثر حداثة، وتنوعت تحاليل المختصين وقدمت عدة دراسات تبين الفروقات بين الأنظمة المحاسبية الوطنية ويبقى أشهر ترتيب مقترح لهذه الأنظمة الذي أعده نوبز (Nobes) في سنة 1983 والذي اقترح ثلاثة مستويات كما يلي: (18)

المستوى الأول، معارضة فئة الاقتصاد الجزئي لفئة الاقتصاد الكلي

فئة الاقتصاد الجزئي تجمع أنظمة محاسبية تهتم أكثر بحاجات المؤسسة وتقييم المكلف بالتسيير، أما فئة الاقتصاد الكلي تشمل أنظمة محاسبية منظمة طبقا لدور الدولة الاقتصادي والحاجة إلى معلومة على المؤسسات لأغراض جبائية.

المستوى الثاني، التمييز بين فئتين فرعيتين

- المقاربة الاقتصادية الجزئية للأنظمة المحاسبية والتي ترتكز حسبا لحالة على:(19)

✓ نظرية اقتصادية تهتم بتحليل قيمة المؤسسة انطلاقا من أبحاث حول مفهوم رأس المال وبقاؤه، وهذا ما ينطبق على النظام المحاسبي الهولندي؛

✓ تحليل عملي لنشاط المؤسسات وهو تيار أنجلوساكسوني ينسب إلى عائلتين (مجموعتين):

العائلة (المجموعة) الأولى تمثل النموذج البريطاني أين نجد الهيمنة شبه الكلية للمهنيين والمحترفين في المحاسبة إذ نجد لهم حرية مطلقة في إعداد المعايير المحاسبية، تصنيف يضم كذلك أستراليا وجنوب إفريقيا ونيوزيلندا الجديدة وإيرلندا.

العائلة (المجموعة) الثانية الخاضعة للتأثير الأمريكي كالولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، واليابان، والفليبين، المعايير والقواعد المحاسبية بعدها كذلك مهنيو ومحترفو المحاسبة لكن تحت التأثير المباشر لرقابة أسواق رؤوس الأموال.

- المقاربة الاقتصادية الكلية والتي تشمل أنظمة محاسبية مطابقة لتصورين مختلفين عن دور الدولة:

التصور الأول : يعطي للدولة دور رئيسي في توجيه و تنظيم النشاط الاقتصادي الوطني من خلال تحديد أهدافه وسياسته، مثال ذلك دولة السويد في سنوات 60 للقرن العشرين؛

- التصور الثاني :المتعارف عليه تحت تسمية "المحاسبة القارية" الذي يشمل أنظمة محاسبية أصلها التاريخي مرتبط بإرادة الدولة في تحديد إطار النشاط الاقتصادي دون تدخل كبير في توجيهه وذلك عن طريق:

.القانون التجاري، قانون الشركات، كألمانيا واليابان؛

. القانون الجبائي، كفرنسا وبلجيكا وإسبانيا.

تحليل نوبز الأقرب إلى الواقع في سنوات 80 من القرن الماضي قبل التغييرات العامة التي سوف يعرفها عالم الممارسة المحاسبية، خاصة بالنسبة لدول أوروبا.

ب.2- اختلاف الممارسات المحاسبية

إن الممارسة المحاسبية تتأثر بعدة عوامل تختلف من دولة إلى أخرى ومتمثلة في: النظم والتشريعات القانونية، النظام الجبائي أو القانون الضريبي، النظام السياسي، المستوى التعليمي والثقافي، الكثافة السكانية، والعقيدة.

الشكل(5): عوامل اختلاف الممارسات المحاسبية

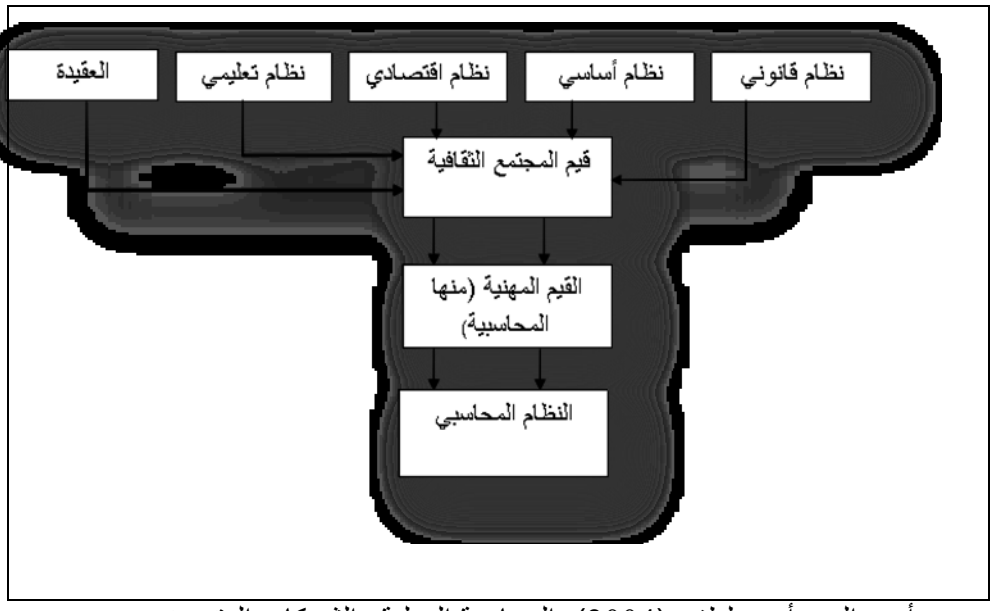

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي (2004): المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسيات الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص248.

ت- الأزمات والفضائح المالية

عرفت نهاية القرن العشرين سلسلة من الفضائح والأزمات المالية فقدت من خلالها المعلومة المالية مصداقيتها بصفتها أحد الأسباب الرئيسية.

ت.1- الأزمات المالية

من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الأزمات المالية فشل النظام المصرفي في أداء مهامه، مايؤدي إلى فقدان العملة والأسهم من قيمتها وبالتالي تدهور أداء القطاع الإنتاجي، والعمالة، وتوزيع الدخل والثروات، من وإلى الأسواق المالية. وأدرك المختصون في علم الاقتصاد والمالية أن المعلومة المالية من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية موجهين لها انتقادات شديدة ومطالبين بإعادة النظر في المعايير المحاسبية المطبقة (الإفصاح خاصة)، واعتبروا أن المعايير المطبقة تنقصها الصرامة في الإفصاح بالقوائم المالية، وهو الرأي السائد لدى الدول الأنجلوسكسونية، خاصة بعدما عرفته نهاية القرن الماضي من أزمات مالية كان للمعلومة المالية دورا بارزا فيها، كالأزمة الأسيوية سنة 1997 والعالمية سنة 2009.

✓ **الأزمة المالية العالمية**

سميت بأزمة الرهن العقاري أو القروض العقارية من الدرجة الثانية (sub-prime)، بدايتها كانت بالولايات المتحدة الأمريكية في بداية سنة 2007 التي عرفت

فيها ندرة سيولة بأسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية من ناحية، وبداية انكماش في قطاع العقارات وعمليات الإقراض والاقتراض المرتفعة المخاطر من ناحية أخرى، ما أدى إلى تأثر سوق العقارات سلبا لاعتماده تسويق العقارات إلى ذوي الدخل المحدود بطريقة وشروط مغرية للغاية مع إدراج بنود تؤدي إلى تضاعف الفوائد عدة مرات في حالة عدم الوفاء بالأقساط الواجبة الدفع عند أجالها المحددة.

وبالرجوع إلى المراحل التي مهدت إلى نشوب الأزمة اتضح جليا لذوي الاختصاص أن للمعلومة المالية دور مميز جعلهم يحملونها مسؤولية الأدوار الأولى فيعد متفادي الأزمة، والقضاء عليها في الوقت المناسب، وبالوسائل الملائمة.

ت.2- الفضائح المالية

شهد الاقتصاد العالمي والأسواق المالية عند نهاية القرن الماضي (20) وبداية القرن الحالي (21) سلسلة فضائح مالية لا تقل أهمية عن الأزمات المالية ولها علاقة وطيدة بها، وقد برزت المعلومة المالية كسبب رئيسي في تلك الفضائح التي نذكر أهمها :

- أنرون (Enron) : في 16/ 2001/01 أعلن عن إفلاسها، الأضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، التصريحات التي أتت من بعد لتوضيح الأسباب قدمت اتهام رئيسي تحت عنون " تلبيس محاسبي" أدى إلى إعادة النظر في المعلومة المالية، وأصبح الكلام من شركة رائدة في التطبيق الجيد لمبادئ الحكومة إلى إدراك تصرفات لا ينصح بها كالنتائج المعدلة والمبيعات الوهمية.(20)

- أندرسون (Anderson): عنصر رئيسي في البيغ فايف (Big Five)،التسمية المعطاة لشبكات التدقيق المالي المحاسبي العالمية،

تفكيكه كان نتيجة لفضيحة أنرون إذ اعترف أنه قد قام بإخفاء بعض الوثائق المحاسبية لأنرون، ما أدى إلى انهيار في البورصة؛

- برملاط (Parmalat): المجمع المختص في المواد الغذائية الإيطالي الذي بسببه فقد 135000 موفر إيطالي كل شيء بعد اكتشاف ثغرة قيمتها 14 مليار أورو في الحسابات، التحقيقات أظهرت مرة أخرى ملابسات وتصرفات ساهمت في إخفائها المعلومة المالية؛

- وورلدكوم (Worldcom): العملاق الأمريكي في الإتصالات شهد سجن المسؤول الأول بتهمة تضخيم نتائج الشركة لكسب ثقة المستثمرين والأسواق وذلك من خلال " الغش والخطأ العمدي في التسجيل"بقيمة تقارب 11 مليار دولار سنة 2000 و2002؛ - القرض الليوني (crédit Lyonnais) :اتهم البنك الفرنسي بإخفاء متعمد لمعلومات مالية ومحاسبية، قضيته لقرن في 1995 وثغرة ب 140 مليار فرنك فرنسي، الفضيحة تتعلق باستثمارات أجنبية كانت تقدم تصريحات خاطئة عنها.

- الخليفة بنك (El khalifa Bank): أول بنك جزائري استفاد فعلا من انفتاح السوق الجزائري، وتأسس برأسمال خاص، في 2006 تصدر الخليفة بنك الصفحات الأولى للجرائد وكان على رأس فضائح مالية ضخمة، وقد قدرت في تلك السنة الإختلاسات بـ

164 مليار دينار جزائري (أكثر من مليارين (2) دولار أرميكي) على مستوى البنوك العمومية الجزائرية؛(21)

-كزيروس (xeros)؛ سويسار (Swissair)؛ فيفندي (Vivendi)؛ باطام (Batam)؛ أهولد (Ahold)؛ تيكو (Tyco)؛ بنك القرض والتجارة الدولية (BCCI)؛ بارينكز بنك (Barings Bank)؛ كاستور هولدينكز (Castor Holdings)؛ إيمكلون (Imclon systems Incorporated)؛ أدلفيا (Adelphia)؛ أول (AOL Time warner)؛ أرورا فودز (Aurora foods)؛ الخ...(22)

أدت الفضائح المالية المتتالية إلى تعبيد الطريق المؤدي إلى تطبيق المعايير المحاسبية والمالية الدولية لإعادة مصداقية المعلومة المالية واسترجاع ثقة فقدت شبه كليا.

2.2- المرجعية الدولية لاسترجاع مصداقية المعلومة المالية

إن الأولوية بالنسبة للمعايير المحاسبية الدولية والمعلومة المالية خدمة مصلحة المستثمرين في الأسواق المالية وبالخصوص مع الانفتاح الاقتصادي والتجاري العالمي.

أ- مفهوم وخصائص المعايير المحاسبية الدولية

من أهداف المحاسبة قياس الأحداث الاقتصادية بعد ترجمتها إلى قيم مالية والحصول على نتائج متمثلة في قوائم وتقارير مالية تقدم إلى مستخدميها كالمستثمرين، والقياس يتم انطلاقا من معايير محددة تسمى "المعايير المحاسبية " التي تمثل استخدام قواعد وطرق قد تكون اختيارية (كتوجهات منظمات مختصة في المحاسبة، "المجلس الوطني للمحاسبة" في الجزائر) أو إجبارية (كالنص التشريعي) لإعداد قوائم مالية.

إن إصدار المعايير المحاسبية الدولية من صلاحيات "لجنة معايير المحاسبة الدولية" ولها خصائص تعطى باختصار :

- اتخذت من النموذج المحاسبي الأنجلوسكسوني مرجعا في إعداد إطارها التصوري؛

-تطبيق مبدأ الواقعية الاقتصادية بدلا من الشكل القانوني (المرجع الفرنكفوني والجزائري سابقا)؛

- مبدأ الاستقلالية بالنسبة للوظيفة المحاسبية عن التشريع القانوني والجبائي؛ - الأولوية لمصلحة المستثمرين والدائنين على مستوى المؤسسة، إضافة إلى المساهمين؛

-الالتزام بإطار تصوري في المعالجة المحاسبية؛

-توحيد كل عناصر القوائم المالية والقواعد المحاسبية وإعداد الملحق كقائمة مالية ذات أهمية بالغة؛

-التطبيق الإلزامي للمعايير والتفسيرات التي ترافقها؛
- تطبيق مبدأ القيمة العادلة " Fair Value" للحصول على القيم الحقيقية لممتلكات الكيان؛
-تحديد أثر الزمن على قيم الأصول والخصوم من خلال تطبيق مبدأ القيمة الحالية؛
-التسجيل المحاسبي لفوارق التقييم من فوائض (ربح) ونواقص (خسائر)؛
- من حيث الأهمية، الميزانية تسبق جدول النتائج؛
- تطبيق المعايير بأثر رجعي حتى وإن لم تكن مطبقة من قبل.(23)

ب- جودة المعلومة المالية في إطار المعايير المحاسبية الدولية

إن جودة المعلومة المحاسبية والمالية في إطار المرجعية الدولية يقصد بها تطبيق بعض المعايير التي تحدد طريقة العرض والإفصاح للمعلومة المالية في قوائم معدة خصيصا لذلك الغرض طبقا لمبادئ وقواعد محددة، كما أن المعايير المحاسبية الدولية تقدم الاستشارة والتوجيه اللازمين عند المفاضلة بين البدائل المتاحة لتحديد المعلومة ذات المنفعة والكافية لاتخاذ القرارات اللازمة، فالمعيار الذي يتم على أساسه تقييم واختيار الأساليب المحاسبية هو "منفعة القرار".

ومن بين الدراسات التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية "FASB" في الولايات المتحدة الأمريكية، الدراسة الثانية (رقم 02) التي قام بها في شهر ماي من سنة 1982 والتي اهتم فيها بالخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية أو جودة المعلومة المالية، وقد قدمت الدراسة التوضيحات اللازمة إلى كل من لهم اهتمام بالمحاسبة، من خلال إصدار بيان عن جودة المعلومة المحاسبية وكيفية المفاضلة بين البدائل المتاحة في إعداد القوائم والتقارير المالية (24).

للمعلومة خصائص تختلف حسب البيئة الاقتصادية والقانونية المعمول فيها والجدول التالي يبين البعض منها:

الجدول (2): الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية عند بعض المنظمات المحاسبية

الخصائص	AAA	AICPA	ICAWE	FASB	IASC
الملائمة	*	*	*	*	*
قابلية التحقيق	*			*	*
الوضوح		*	*		
عدم التحيز	*	*		*	*
الموضوعية			*	*	*
التوقيت المناسب		*	*	*	*
الثبات		*		*	*
الاكتمال			*	*	*
المعقولية		*			*

قابلية المقارنة		*	*		
الأهمية النسبية		*		*	*
الجوهر فوق الشكل		*	*		*
القيمة التنبؤية				*	
أمانة العرض(الموثوقية)			*	*	*

المصدر: مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 29.

من الواضح أن لجنة المعايير المحاسبية الدولي (IASC) تشمل أغلبية الخصائص المتعارف عليها للمعلومة المالية وذلك بما توليه من أهمية بالغة لنوعية وجودة هذه الأخيرة، ومن ناحية أخرى لا تعتبر الخصائص قواعد إجبارية بل توصيات وتوجيهات يستحسن العمل بها.

أصدرت عدة معايير الغرض منها تحسين جودة المعلومة لها علاقة بالمعلومة المالية والإفصاح وهي عموما (25) :

- ✓ المعيار المحاسبي الدولي الأول (IAS1) للإفصاح وكيفية عرض البيانات المالية؛
- ✓ معيار إعداد التقارير المالية الدولي الأول (IFRS1) لأول تطبيق لمعايير إعداد التقارير المالية الدولية؛
- ✓ المعيار التفسيري التاسع والعشرون (SIC29) للمعلومة على عقود الامتيازات الخدمية؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي السابع (IAS 7) لتدفقات الخزينة؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي الرابع عشر(IAS 14) للمعلومة القطاعية؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي الخامس عشر (IAS 15) للمعلومة المتعلقة بأثر تغيرات الأسعار؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي الرابع والعشرون (IAS 24) للمعلومة المتعلقة بالإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي التاسع والعشرون (IAS 29) للمعلومة المالية في اقتصاديات التضخم؛
- ✓ المعيار المحاسبي الدولي الثلاثون (IAS30) للإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المماثلة والذي استبدل بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية السابع (IFRS7)لمعلومات الأدوات المالية.

وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.(26)

3- واقع المعلومة المالية في الجزائر

3.1- مراحل المعلومة المالية في الجزائر

مرت المعلومة المالية في الجزائر بمراحل تقسم كما يلي:

-مرحلة انتقالية للممارسة المحاسبية تمتد من الاستقلال سنة 1962 مع الإبقاء على تطبيق المرجعية الفرنسية السائدة آنذاك المتمثلة في المخطط المحاسبي العام إلى غاية إصدار أول مرجعية محاسبية جزائرية سنة 1975 المتمثلة في المخطط المحاسبي الوطني؛

- مرحلة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني بدءا من سنة 1976 تميزت بقلة النقائص والانتقادات لأنه يتماشى مع النشاط الاقتصادي الاشتراكي السائد آنذاك، والممتدة إلى غاية نهاية سنوات الثمانون؛

-مرحلة التغيرات الاقتصادية أو الانتقال من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى اقتصاد السوق الرأسمالي ومحاولات تصحيح نقائص وقصور المخطط المحاسبي الوطني، من سنة 1988 إلى سنة 1998؛

-مرحلة إعادة النظر في المخطط المحاسبي الجزائري والمعلومة التي ينتجها التي انطلقت من سنة 1998 إلى غاية إصدار قانون تطبيق النظام المحاسبي المالي وتبني المرجعية الدولية سنة 2007، وهذا بالرغم من محاولة تصحيح النقائص من خلال إصدار نص قانوني خاص بالمؤسسات القابضة سنة 1999، المتمثل في إصدار معلومة تولي الأولوية للواقع الاقتصادي الذي يولي اهتمامه للمستثمر بدلا من الواقع القانوني الذي هدفه المحاسبة الوطنية والجباية؛

- مرحلة ما بعد إصدار النظام المحاسبي المالي سنة 2007 إلى يومنا هذا والتي تميزت بإصدار عدة نصوص وقرارات تشريعية وتعليمات منهجية تفسيرية وتطبيقية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي من طرف وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة.

3.2- المعلومة المالية في عهد المخطط المحاسبي الوطني

أ- نشأة المخطط المحاسبي الوطني

يعتبر المخطط المحاسبي الوطني أول خطوة في مجال ضبط وتنظيم الممارسة المحاسبية في الجزائر، وقد جاء ليحل محل النموذج المحاسبي الفرنسي لسنة 1957 الذي كان سائدا ومطبقا في الجزائر بعد الاستقلال والذي كان يتماشى مع الواقع الاقتصادي الليبرالي الذي يعتبر الربح فيه هو الهدف الأساسي الذي يحدد ويوجه

السياسات الاقتصادية، ولم يلبي السياسة الاقتصادية الجزائرية القائمة على النظام الاشتراكي ومركزية القرار والتخطيط الموجه.

تميزت بداية الستينات بالانطلاق في تطبيق قرارات اقتصادية سيادية أهمها التأميم في مختلف القطاعات (المحروقات،البنوك...)، وأصبح التفكير في مرجعية محاسبية تتماشى مع مستجدات السياسة الاقتصادية الوطنية ونماذج التسيير التي تناسبها، وقد أدى ذلك إلى اتخاذ الإجراءات الأولى لتهيئة الأرضية اللازمة لتنميط الممارسة المحاسبية وكانت الانطلاقة بإصدار النصوص القانونية الآتية في بداية سنوات السبعين:

- تأسيس المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية (C S T C) ؛
- تنظيم مهنة المحاسب والخبير المحاسبي؛
- تنظيم التكوين والدراسات المتعلقة بالمهنة المحاسبية.

في 29 أفريل 1975،أصدر قانون تطبيق المخطط المحاسبي الوطني بموجب الأمر رقم 75-35 انطلاقا من سنة 1976 في الجريدة الرسمية رقم 37 بتاريخ 09 ماي 1975 والقرار الوزاري بتاريخ 23 جوان 1975 لوزارة المالية الصادر في الجريدة الرسمية رقم 24 بتاريخ 23 مارس 1976 المتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني المحاسبي، وله أوجه تشابه متعددة مع المخطط المحاسبي الفرنسي وتدارك المخطط المحاسبي الجزائري تناقضات هو نقائصه واتجه نحو إتباع مسار آخر مغاير يتفق مع التوجهات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي كان النظام الجزائري آنذاك يسعى إلى تجسيدها من خلال المخططات التنموية التي شرع في تطبيقها.

استجاب المخطط المحاسبي الوطني بامتياز لمتطلبات السياسة الاقتصادية آنذاك، بالخصوص مع تواجد قانون "التسيير الاشتراكي للمؤسسات" الصادر كذلك في سنة 1975، وقد كان من طلق هندسة المخطط المحاسبي الوطني ضمان خلق بنك للمعلوماتي سخر لمختلف الاستخدامات في كل المستويات الإدارية والتنظيمية سواء كانت تخص الأجهزة المركزية أو الأجهزة المحلية، وكانت أسسه الهيكلية والتفسيرية متفتحة ومنسجمة إلى قدر كبير مع الكثير من العوامل والمتغيرات البيئية، المحلية، والدولية آنذاك، وكان يهدف على وجه الخصوص إلى تلبية الاحتياجات والمتطلبات من المعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية من خلال المخططات الوطنية.

ب- الحاجة إلى إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني

عرفت نهاية السنوات 80 من القرن الماضي انطلاقة جديدة في الاقتصاد الجزائري الذي تخلى تدريجيا عن مبادئه الاشتراكية ومركزية القرار بعد الأزمة الحادة التي عاشها بسبب انهيار أسعار البترول واللجوء إلى المديونية الخارجية ثم إعادة جدولتها، ما أدى إلى تدخل نسبي من طرف صندوق النقد الدولي آنذاك (FMI) من خلال

اشتراط تغييرات في السياسة الاقتصادية وتطبيق مبادئ اقتصاد السوق، وأصبح الوضع لاقتصادي الجزائري يأخذ مسارا مغايرا لعشرية الستينات والسبعينات، حيث أصبحت تعرف الجزائر تغيرات جذرية في كافة المجالات وخاصة في مجال تنظيم وتوجيه الاقتصاد الوطني، كالانتقال من النهج الاشتراكي إلى نهج اقتصاد السوق والابتعاد عن مركزية القرارات، وقد مهد ذلك فيما بعد إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والتوجه إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كل هذه المعطيات، وإفرازات العولمة، تفرض على الجزائر جملة من التغييرات الحتمية .

ترتب عن ذلك إصدار تدريجي لعدة نصوص قانونية لها علاقة مباشرة بالمعالجة المحاسبية والجبائية لنشاط المؤسسات الاقتصادية نذكر من أهمها:

-المنشور رقم 89/047 185 / F / DC / CE /المؤرخ في 24 ماي 1989 والمتعلق بطرق المعالجة المحاسبية للعمليات المرتبطة باستقلالية المؤسسات؛

-إمكانية تطبيق الاهتلاك المحاسبي المتناقص والمتزايد بقانون 02/01/ 1988؛

-المنشور رقم 90/046 DC/F/635/المؤرخ في 11 مارس 1990 والمتعلق بالمحاسبة عن مساهمة المستخدمين في أرباح المؤسسة؛

-إعادة التقييم، الأولى من نوعها، لفئة معينة من الاستثمارات، سنة 1990؛

-إعادة تنظيم المصف الوطني لخبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين؛

-التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية في 1992 لتشجيع دخول مساهمين جدد يليه تطهير مالي في سنة 2003؛

-تغيير النظام الجبائي في أفريل 1992 واستبدال الضرائب والرسوم السابقة بأخرى مطبقة على مستوى الاقتصاديات الرأسمالية؛

-تصفية المؤسسات العمومية الاقتصادية والعمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري بدءا من 1993؛

-التعليمية رقم 001/95 بتاريخ 02 أكتوبر 1995 والمتعلقة بطرق المحاسبة عن العمليات الخاصة بأموال المساهمة؛

-التعليمية رقم DGC/MF/158 بتاريخ 21 أفريل 1997 والمتعلقة بطرق المحاسبة عن فرق إعادة التقييم، خضوعه الجبائي، وإعادة إدماجه ضمن الميزانية والناتج طبقا للمواد 14 و 107 من قانون المالية لسنة 1996.

-إصدار نصوص ضريبية تتعلق بالمجمعات والتوحيد المحاسبي لها سنة 1997؛ الخ...(27)

إضافة إلى ما سبق، أدت الممارسة المحاسبية للشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الجزائر إلى بروز جملة إضافية من النقائص في المخطط المحاسبي الوطني وتزايدت حدة إصرار المختصين حول إلزامية القيام بتعديلات جوهرية عليه ومحاولة تكييفه مع الوضع الاقتصادي السائد سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، فبالرغم من النصوص القانونية التي حاولت تدارك بعضا لمواقف التي صعب على المخطط المحاسبي معالجتها أو لم يتطرق لها، إعادة النظر في المخطط المحاسبي الوطني جذريا أصبحت حتمية وضرورية.

تجدر الإشارة إلى أن التعديل الوحيد الذي حاول فعلا تقديم الجديد وعصرنة المخطط المحاسبي الوطني كان سنة 1999 بموجب القرار المؤرخ في 09 أكتوبر 1999 المتضمن تكييف المخطط المحاسبي الوطني لنشاط الشركات القابضة وإدماج حسابات المجمعات، وهو تعديل لم يمس بمحتوى المخطط في حد ذاته وإنما أضاف بعض الحسابات التي لم تكن موجودة من قبل لكنها كانت مستعملة ومتعارف عليها في الممارسة المحاسبة.

ث- المخطط المحاسبي الوطني، دور قانوني بدلا من الدور الاقتصادي

من الواضح أن الممارسة المحاسبية في الجزائر لم تتماشى ووتيرة التغيرات والتحولات التي عاشتها الجزائر أثناء الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي يتطلب أدوات ووسائل حديثة تتلاءم والظروف الراهنة للعولمة والانفتاح على الأسواق المالية العالمية، وأصبحت القناعة المشتركة عند أهل الاختصاص أن الإفصاح المالي في الجزائر، القائم على الوثائق الختامية المتمثلة في سبعة عشر (17) جدولا،كما هو منصوص عليه في المخطط المحاسبي الوطني، خلال 32 سنة من تطبيقه (من سنة أو لتطبيق -1976 – إلى سنة إصدار قانون استبداله-2007)، لن يمكننا من مواكبة الأدوات الاقتصادية والمالية الحديثة لكونه لا يقدم قوائم مالية تتوافق والمقاييس العالمية تمكن مختلف مستعمليها من الحصول على معلومات مالية تستغل مباشرة في اتخاذ مختلف القرارات، كما أنها تعتبر غير مفيدة للمستثمرين والمقرضين بقدر ماهي مفيدة وموجهة إلى الإدارة الوطنية عموما والإدارة الضريبية خاصة، لأن انشغالها الرئيسي متمثل في توفير معلومة ترضي الجانب الشكلي والقانوني على حساب الجانب الاقتصادي، وهذا التحليل الأخير يمثل أحد أهم الانتقادات الموجهة للمدرسة الفرنكوفونية.

3.3- حتمية التغيير: المعلومة المالية على ضوء النظام المالي المحاسبي الجديد وخيار المعايير المحاسبية الدولية

قصور المخطط المحاسبي الوطني ونقائصه السالفة الذكر، جعلت منه أداة تكتفي بقياس الربحية كأساس الاقتطاع الضريبي والمساهمة في حساب مؤشرات تساهم في المحاسبة الوطنية، وهذا ما يعتبر خدمة للاقتصاد الكلي، طبقا للسياسة الاقتصادية

المنتهجة إبان صدوره، بعيدا عن تحقيق الأغراض التي أسست من اجلها المؤسسات الاقتصادية، لا يتماشى مع الواقع الاقتصادي الحالي، كما لا يأخذ بعين الاعتبار انشغالات المستثمرين، سواء كانوا محليين أو دوليين، والمتمثلة في إنتاج معلومات مالية متوافقة، واضحة، قابلة للمقارنة، وتمكن من اتخاذ القرار. نستنتج مما سبق أن حتمية إيجاد البديل المناسب للمخطط المحاسبي أصبحت تفرض نفسها دون تأجيل.

أ- إجراءات التغيير : البحث عن نظام مالي محاسبي جديد أم تعديل (آخر... !؟) للمخطط المحاسبي الوطني؟

في 28 مارس من سنة 1998 وبتمويل من البنك العالمي، كلف وزير المالية آنذاك المجلس الوطني للمحاسبة بدراسة المخطط المحاسبي والقيام بإعداد البديل الملائم استنادا إلى المرجعيات المحاسبية المعمول بها.

في شهر أفريل من سنة 2001، بعد مناقصة دولية فاز تحصل عليها المجلس الفرنسي لخبراء المحاسبة، انطلقت أشغال إصلاح المخطط المحاسبي الوطني وقد قسمت الأشغال إلى أربعة (04) مراحل مع إعداد تقرير الكل منها كما يلي:

- ✓ تقرير المرحلة الأول : التشخيص والإحاطة بنقائص المخطط المحاسبي الوطني، وقد تم اقتراح ثلاثة خيارات، احتفظ المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماع انعقد بتاريخ 05 / 09 / 2001 بالخيار الثالث المتمثل في تطبيق المرجعية المحاسبية الدولية؛(28)
- ✓ تقرير المرحلة الثانية : مشروع نظام محاسبي مالي جديد للمؤسسات؛
- ✓ تقرير المرحلة الثالثة : خصص للتكوين وتقرير المرحلة الرابعة يتعلق بالمجلس الوطني للمحاسبة.

تبنى مجلس الحكومة مشروع النظام المحاسبي المالي في صغتهما قبل النهائية في جويلية 2006، وبقية الأحداث أجلت تطبيقه إلى غاية 2010/01/01 .

ب-تجسيد التغيير : النظام المحاسبي المالي الجديد وتبني المرجعية الدولية أولا- مبررات الخيار الجزائري للمعايير المحاسبية الدولية في إعداد النظام المحاسبي المالي:

- توفر إطار تصوري خاص بالمعلومة المالية، وهو الذي كان غائبا في المخطط المحاسبي الوطني؛

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة؛

- تقر بممارساتنا المحاسبية بالممارسات العالمية ما يسمح بالعمل على ركيزة مرجعية ومبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد المعاصر؛

- التمكين من إعداد معلومات دقيقة تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛

- تطبيق مبادئ وقواعد توجه التسجيل المحاسبي وتقييم المعاملات، وإعداد القوائم المالية، الأمر الذي سيسمح بالتقليل من أخطار التلاعب الإداري وغير الإداري بالقواعد، وتسهيل مراجعة الحسابات؛(29)

- محاولة جلب المستثمرين، خاصة الأجانب، من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية، والحصول على معلومات مالية منسجمة ومقروءة تخص المؤسسات وتمكنهم من إجراء المقارنات واتخاذ القرارات؛

- التفرقة بين الكيانات الصغيرة التي تتطلب محاسبة مبسطة والكيانات غير الصغيرة المعنية بكل ما ورد في المحاسبة المالية موضوع النظام المحاسبي المالي الجديد.

ثانيا، تقنين وتنظيم المعلومة المالية في الجزائر:

عكس ما هو معمول به في دول أخرى، خاصة الأنجلوسكسونية منها، أي تستمد الممارسة المحاسبية قوتها من منظمات مهنية معترف بها ومستقلة عن الدولة كالولايات الأمريكية المتحدة أصدر المشرع الجزائري تدريجيا مجموعة من القوانين المتعلقة بتطبيق النظام المحاسبي المالي، والملاحظ أن هذا الأخير يستمد شرعيته وصفة الإلزام من القانون.

والقوانين متمثلة فيما يلي:

-القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بالجريدة الرسمية رقم 74 في 2007/11/25، يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص " المحاسبة المالية " واشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة؛ (30)

-المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بالجريدة الرسمية رقم 27 في 2008/05/28، يحتوي هذا المرسوم على 44 مادة، نصت المادة الأولى منه على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفية تطبيق المواد: 36/30/25/22/9/8/7/5 و 40 من القانون رقم 07-11،والتي كانت محل إحالات على نصوص تنظيمية ما عدى المادة 24 المتعلقة بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل مرسوم تنفيذي. ومن أهم ما تناوله هذا المرسوم الإطار التصوري للمحاسبة المالية، والتركيز على خصائص المعلومات التي تنتجها القوائم المالية، كما تناول أيضا بعض المبادئ الأساسية التي تطابق مبادئ الإفصاح للجنة المعايير الدولية؛(31)

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25؛(32)

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض محاسبة مالية مبسطة، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25؛(33)

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 المحدد لشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي، الصادر بالجريدة الرسمية رقم 21 المؤرخة في 2009/04/08، تضمن ست وعشرون مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي، وكذلك الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية المفترضة لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج؛ (34)

-التعليمة رقم 02 الصادرة عن وزارة المالية بتاريخ: 2009/10/29 والمتعلقة بأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي في سنة 2010، إذ احتوت هذه التعليمة الوزارية الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من أجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، وأرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من ناحية والحسابات التي تقابلها في مدونة النظام المحاسبي المالي لتسهيل عملية تحويل الأرصدة من حسابات المخطط المحاسبي الوطني إلى حسابات النظام المحاسبي المالي عند إعداد ميزانية سنة 2010 التي تحتوي على خانة أرصدة السنة السابقة، وهذا معناه تسجيل أرصدة سنة 2009 المسجلة في حسابات المخطط المحاسبي الوطني بعد معالجتها طبقا لهذه التعليمة؛(35)

-المذكرة المنهجية رقم 01 الصادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة بتاريخ 2010/10/19 (المرجع: 341 (MF/CNC/2010)المتعلقة بكيفيات التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي والمدعمة للتعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 من وزارة المالية؛

- سلسلة مذكرات منهجية صادرة من طرف المجلس الوطني للمحاسبة متعلقة بكيفيات التطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي والمدعمة للتعليمة رقم 02 لوزارة المالية الصادرة بتاريخ 2009/10/29 والمذكرة المنهجية رقم 01 الصادرة بتاريخ 2010/10/19 من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، وهي : (36)

- المذكرة المنهجية التي توضح معالجة منافع المستخدمين؛
- المذكرة المنهجية التي توضح معالجة المخزونات؛
- المذكرة المنهجية التي توضح معالجة التثبيتات المعنوية؛

•المذكرة المنهجية التي توضح معالجة الأعباء والمنتوجات خارج الاستغلال وحسابات تحويل الأعباء للمخطط المحاسبي الوطني؛

•المذكرة المنهجية التي توضح معالجة التثبيتات العينية؛

•المذكرة المنهجية التي توضح معالجة الأصول والخصوم المالية.

ثالثا، جديد المعلومة المالية في الجزائر:

مما سبق، وإضافة إلى عناصر أخرى، نستطيع إحصاء أهم ما يتعلق بالمعلومة المالية على ضوء النظام المحاسبي المالي الجديد كما يلي:

-الاعتماد على مصطلح "كيان" بدلا من "مؤسسة" في القوانين المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي الجديد؛

- من تعريفه المطابق للمعايير الدولية، استبدل تسمية محاسبة عامة بمحاسبة مالية في الفصل الأول – المادة 03 من القانون 11/07 الصادر في 2007/11/25، كخطوة أولى تبين الاهتمام بالجانب المعلوماتي والتركيز على كونه نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوفات تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية؛

- تغليب الواقع الاقتصادي على الاعتبارات الأخرى المبنية على الجباية والقانون والإحصاء...، وهو ما نلاحظه عند الاطلاع على المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم الواردة في إصدارات المجلس المحاسبة الوطني المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، وقد اعتمد عليه كمبدأ محاسبي في المادة 06 من الفصل الثاني لقانون 11/07؛

- توفير إطار تصوري يولي أهمية خاصة لنوعية المعلومة مطابق لما هو منصوص عليه في المعايير المحاسبية الدولية، من خلال المادة 07 من الفصل الثاني لقانون 11/07 الصادر في 2007/11/25 "الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية"؛

- الإفصاح طبقا لما هو مشار إليه في المعيار الدولي رقم 1،بالرغم من الاختلاف في بعض المصطلحات والتسميات، وهي خمسة قوائم : * ميزانية؛ * جدول نتائج؛ * جدول تغيرات في رؤوس الأموال؛ * جدول تدفقات الخزينة؛ * ملحق؛

- تصنيف جديد للأصول : أصول جارية وأصول غير جارية؛

- التفرقة بين الأموال الخاصة والخصوم وتصنيف جديد للخصوم: خصوم جارية وخصوم غير جارية؛

- إدراج قواعد تقييم ومعالجة طبقا لما هو معمول به في المعايير الدولية المحاسبية؛

-التركيز على الدور المعلوماتي الموجه للمستثمر للمحاسبة، عوضا عن الاهتمام بالناحية الشكلية والقانونية؛...الخ (37)

الخاتمة

النظام المعلوماتي قائم على أنظمة فرعية، أهمها نظام المعلومات المالية لما تكتسيه هذه الأخيرة من أهمية بالغة بالنسبة لمتخذي القرار من مستثمرين ومسيرين. وقد أدت التغيرات الاقتصادية على المستوى الدولي، إضافة إلى الأزمات والفضائح المالية، إلى بروز فكرة التوافق والتوحيد المحاسبي الدولي للحصول على معلومة مالية في إطار تصوري يجعل إنتاجها يتسم بالجودة العالية، وهذا ما نجحت فيه لجنة المعايير الدولية، وأدى ذلك إلى تبني المعايير المحاسبية لأغلبية دول العالم، بعد قبولها والنصح بها من طرف الأسواق المالية .

الجزائر لم تبقى عن معزل وتبنت هي الأخرى المرجعية المحاسبية الدولية مجسدة رغبتها الانفتاح ومواكبة الاقتصاد العالمي، والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

تعدت الجزائر عقبة الاشتراكية ومركزية القرار حيث كان الهدف من المعلومة المالية مقتصرا على تلبية حاجات الإدارة الضريبية والمحاسبة الوطنية ،وطبقت رسميا نظام محاسبي ومالي جديد أساسه معلومة تغلب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني وتولي اهتماما خاص الحاجات المستثمر والسوق المالي.

لكن هنا كوقائع أدركها أهل الاختصاص من المهنيين والأكاديميين، تعيق تطبيق فعال، نذكر منها:

- غياب برامج تكوينية مستمرة يشرف عليها أهل الاختصاص، سواء كانوا من داخل الوطن أم خارجه، لفائدة القطاع التعليمي العالي وحتى الثانوي والمهني؛

- عدم الاستفادة الواسعة من التربصات والأيام الدراسية بسبب التكلفة من ناحية، وبعد مقر البرمجة من ناحية أخرى؛

- غياب آليات تطبيق ما ورد في النظام المالي، نذكر منها كيفية تحديد القيمة العادلة من طرف مكاتب متخصصة مثلا، وهذا راجع إلى ضعف أو غياب السوق المالي الجزائري؛

- الاكتفاء بتعويض حسابات المخطط المحاسبي الوطني السابق بالحسابات الجديدة مع الإبقاء على نفس التحليل والمعالجة السابقين وهذا راجع إلى الضعف في التحكم في الإطار التصوري الجديد؛

-عدم تماشي القانون التجاري والجبائي مع مستجدات النظام المحاسبي الجديد، مثال ذلك دفتر الأستاذ أو الدفتر الكبير طبقا للتسمية الجديدة الذي أصبح مسكها جبار يطبق القانون 07/11، بعدما كان اختياري، لكن القانون التجاري لم يأخذ بعين الاعتبار ذلك

ولم يعد لمواده التي تنص إلى حد الآن على أن الدفاتر الإجبارية متمثلة في دفتر اليومية ودفتر الجرد فقط.

في الظروف الحالية، تحقيق المعلومة المالية للواقع الاقتصادي والتخلي عن الشكل القانوني، صعبة المنال وتحتاج الى مراحل أخرى.

المراجع

1. محمود محمد عبد السلام البيومي (2003): المحاسبة والمراجعة في ضوء المعايير وعناصر الإفصاح في القوائم المالية. منشأة المعارف. الإسكندرية. مصر.

2. نبيه بن عبد الرحمن الجبر. محمد علاء الدين عبد المنعم (1998): المحاسبة الدولية "الإطار الفكري والواقع العملي". الإصدار الخامس عشر. الجمعية السعودية للمحاسبة.

3.مطاوع السعيد السيد مطاوع (2009): المحاسبة عن التكاليف البيئية. مطبوعة لجامعة الأزهر دون رقم نشر. كلية التجارة، قسم المحاسبة. القاهرة. مصر.

4.محمد بوتين (2010): المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر.

5.جمال لعشيشي(2010): محاسبة المؤسسة والجباية وفقا لنظام المحاسبي الجديد، الصفحات الزرقاء الجزائر.

6.كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجزائر – مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا – العدد السادس.

7.محمد سمير الصبان. علي أحمد أبو حسن(1997) :المحاسبة المتوسطة-المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي. الجزء الأول. الدار الجامعية للنشر. الإسكندرية. مصر.

8.طارق عبد الحماد (2003): المدخل الحديث في المحاسبة. المحاسبة عن القيمة العادلة. مكتب الناسخ للكمبيوتر. الطبعة الأولى.

9.فريد ريكتشوي. كارون آنفروست جاريمبيك. المحاسبة الدولية-ترجمة محمد عصام الدين زايد- مراجعة أحمد حامد حجاج. دار المريخ للنشر. المملكة العربية السعودية.

10.لخضر علاوي (2011) : معايير المحاسبة الدولية، الصفحات الزرقاء، الجزائر.

11.لخضر علاوي (2010) : نظام المحاسبة المالية، الصفحات الزرقاء، الجزائر.

12.حسين القاضي. مأمون حمدان (2008) : المحاسبة الدولية ومعاييرها. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

13.إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزعبي (2002) : نظم المعلومات الإدارية. دار الصفاء للنشر والتوزيع. عمان الأردن؛

14. محمد مطر(2007) : مبادئ المحاسبة المالية. دار ووائل للنشر. الطبعة الرابعة. عمان. الأردن؛

15. Eric Tort (2003) : Organisation et management des systèmes comptables. Edition Dunod. Paris. France.

16. Ali slimani (2011) comptabilité financière : Berti édition. Algérie.

17.Arnaud Dayan et autres (1999) : Précis de gestion. Volume1. Ellipses édition. Paris. France.

18.Hélène Loning.Véronique Mailleret. JérômeTéric. YvonPesqueux. Eve Chipelle. Daniel Michel. André Solé (2005) : Le contrôle de gestion, organisation et mise en œuvre. 2ème édition.Dunod édition. France.

19.L, Bensahel (1997) : Introduction à l'économie de service. Presse Universitaire de Grenoble. France .

20.K.J Arrow (2000) :théorie de l'information et des organisations. Dunod. Paris. France.

21.Jean François Dhévim. Brigitte Fournie (1998) : 50 thèmes d'initiation à l'économie d'entreprise. Edition Breal. Paris. France.

22.H. Lesca. E. Lesca (1999) :Gestion de l'information. qualité de l'information et performances de l'entreprise. Edition Management et société. France.

23.H, Devasse. M, Parruite. A, sadou (2010) : Manuel de comptabilité générale. Edition Foucher.Vannes. Paris. France .

24.Wolfgang Dick ; Franck Missonnier.Pierre (2006) : comptablité financière en IFRS. Edition Pearson education. France .

25.Jaqueline Langot (1997) : Comptabilité Anglo-Saxonne, normes et documents financiers. Edition Econimca.3ème édition. Paris. France.

26.Nicolas Veron, Mathieu Autret, Alfred Golichion et odile Jocols, (2004): l'information en crise, comptabilité et capitalisme, séminaire : philosophie et management, Professeur Yvon Pesqueux, Université Paris Dauphine, Année 2004/2005.

27. Benferhat Allouache Amel (2008) : Le management de l'information-systèmes d'information.Berti éditions. Alger. Algérie.

مراجع قانونية

28.Circulaire du24Mai1989 n°:185/F/DC/CE/89/0471.

29.Site officiel du conseil supérieur de la comptabilité Algérien : CNC.DZ. Site consulté pour la dernière fois en date du 15/12/2012.

30.Journal officiel n°88-01 du 12/01/1989.

31.Décret exécutif n° 96-336 (journal officiel n° 60 du 13-10-1996)

32.Décrets législatifs : 93-18 du 26/12/1993; 94-09/94-10/94-11 et 94-12/du 26/05/94

33.Arrêté du 9 octobre 1999 du ministère des finances JO n° 91 du 22 décembre 1999 portantes adaptations du plan comptable national à l'activité des holdings et à la consolidation des comptes de groupe

34.Arrêté du 14 mai 2002 du ministère des finances JO n° 70 du 27 octobre

35.La loi N° 10-01 du 29/06/2010 dans l'article N° 14, portant la création de l'ordre national des experts comptables, de la chambre nationale des commissaires aux comptes et de l'organisation nationale des comptables agréés

36.Loi N° 07-11 du 25/11/2007 portant système comptable financier.

37.Instruction du ministère des finances Algérien du 29/10/2009 portante première application du système comptable financier.